أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

البورصة تختتم الأسبوع بارتفاع مؤشرها

عزت عدم ولوج بعض الشركات التداولَ الى افتقادها الإطار القانوني

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

ارتفع مؤشر سوق العراق للأوراق المالية في آخر جلسة للأسبوع الماضي بنسبة ١,٥٤ ٪ مسجلا ١٣٠,٥٤ نقطة.
وبينت نشرة السوق أن عدد الأسهم المتداولة في الجلسة تجاوز مليارين و٥١١ مليون سهم بقيمة ٣ مليارات و٣٨٠ مليون دينار من خلال تنفيذ ٨٥٦ عقد تداول لأسهم ٣٧ شركة مساهمة من أصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونيا، مشيرة إلى ارتفاع أسعار أسهم ١٩ شركة ، وانخفاض أسعار أسهم ١٢ شركة منها ، في ما حافظت ٦ شركات على أسعار أسهمها .
وأضافت النشرة أن القطاع المصرفي شهد تداول أسهم ١٣ شركة ، فيما انخفضت أسعار ٤ شركات ، وارتفعت أسعار ٦ شركات ، وحافظت ٣ شركات على أسعار أسهمها ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لها مليارا و ٨٩٨ مليون سهم بقيمة تجاوزت مليارين و٢٩٤ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٤٦ عقد شركتين ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة للشركات الصناعية ٤٨١ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٦٦١ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٩١ عقد تداول.
وأشارت النشرة إلى ان قطاع الفنادق شهد تداول أسهم ٤ شركات ، ارتفعت أسهم شركة واحدة ، وحافظت شركة أخرى على أسعار أسهمها ، فيما انخفضت أسعار أسهم شركتين . وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لقطاع الفنادق ٣ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ١٠٤ ملايين دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٧ عقد تداول.
وأوضحت أن قطاع الخدمات شهد تداول أسهم ٧ شركات ، ارتفعت أسعار أسهم ٣ شركات، وانخفضت اسعار أسهم شركتين، في ما حافظت شركتان على اسعار أسهمهما. وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٤٧ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٢٤٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١١٠ عقود تداول.
ونوهت النشرة إلى تنفيذ ١٣٨ عقد شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات الصناعة والمصارف والفنادق والاستثمار.
وعلى صعيد ذي صلة عزت سوق العراق للأوراق المالية عزوف الشركات عن التداول فيها إلى عدم امتلاكها قانونا يمكنها من إجبار تلك الشركات على الانضمام اليها. مؤكدة أنه حتى الآن لم تتقدم أي شركة للتداول في السوق الثانوي الذي أعلن عنه السوق قبل نحو ستة أشهر.
وقال المدير التنفيذي لسوق العراق للأوراق المالية طه احمد عبد السلام (للوكالة الاخبارية للانباء) : ان الأنظمة الإلكترونية التي تستخدمها السوق تتطلب خلق بيئة ثانية للشركات التي تأسست حديثاً أو التي لم تستكمل سنة أو لديها ميزان مراجعة و أن يقبل تداولها ولا تترك في الخارج (أي خارج تداول البورصة) ، مبيناً أن الكثير من المستثمرين أو المساهمين غير مدركين أي شيء عن التداول في البورصات أو هم حتى جاهلون بآلياته وسعره كونهم لا يملكون المعلومات عنه .
وأضاف عبد السلام : الغرض من السوق الثانوي هو تأهيل تلك الشركات للدخول في السوق النظامي ، ولابد من وجود سوق ثانوي لسوق العراق للأوراق المالية.
وتابع عبدالسلام : أن السوق الثانوي دعا أكثر من ٢٠ شركة لكن للأسف كانت الاستجابة ضعيفة جداً، مبيناً أنه بموجب القانون لا يستطيع سوق العراق للأوراق المالية ان يجبر أي شركة على الانضمام للبورصة .
وبين أن الهيئة العامة للشركة التي تتكون من المساهمين هي التي تجبر الشركة على الانضمام إلى سوق البورصة.
وأوضح انه "دعونا أكثر من ٢٠ شركة لكن الاستجابة كانت ضعيفة باعتبار ان السوق بموجب القانون الحالي لا يستطيع أن يجبر أي شركة على الانضمام للبورصة" مبينا انه "على مجلس النواب الإسراع بتشريع قانون ينظم عمل الشركات داخل السوق، باعتبار ان الهيئة العامة للشركة التي تتكون من المساهمين هي التي تجبر الشركة على الانضمام إلى سوق البورصة".
ويشير اقتصاديون الى ان إبقاء الهيئة العامة لسوق العراق للأوراق المالية دون وصف قانوني ينظم عملها سيجعل من توسيع السوق في عموم المحافظات أمراً معقداً أو معرضاً للفشل.
ويذكر أن سوق العراق للأوراق المالية تأسس في حزيران من العام ٢٠٠٤، وكان يعتمد على التداول اليدوي، وفي نيسان من العام ٢٠٠٩، انتقل إلى التداول الإلكتروني بشكل جزئي، من قبل بعض شركاته وفي العام ٢٠١٠، أصبح التداول لجميع الشركات، وتتداول في السوق ٨٥ شركة تابعة لسبعة قطاعات هي المصرفي والصناعي والفندقي والسياحي والزراعي والاستثماري والتأمين والخدمات.

تحذيراتٌ برلمانيّة من استمرار الاعتماد على النفط فقط

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

دعت عضو لجنة الطاقة والنفط البرلمانية النائبة سوزان السعد الى ضرورة إيجاد البدائل الاقتصادية وعدم الاعتماد الكلي على واردات النفط السنوية، مبينة أنه في حال اعتماد العراق على النفط سيؤدي ذلك الى "كارثة اقتصادية" في البلاد.
وقالت السعد لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : يفترض بالحكومة عدم الاعتماد على النفط بإيرادات الموازنة العامة تحسباً لتعرض العراق لظروف غير طبيعية تمنعه من تصدير النفط الى الخارج او نفاد الكمية النفطية الكامنة تحت باطن الأرض، مؤكدة على ضرورة إيجاد البدائل عن النفط من خلال تفعيل القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة وغير ذلك.
واضافت : أن العراق في حال استمراره بالاعتماد على واردات النفط سيؤدي ذلك الى "كارثة اقتصادية".
وتابعت السعد: أن الموازنة المالية ما زالت معتمدةً بنسبة (٩٥٪) على ايرادات النفط نتيجة توقف المعامل والمصانع وتدهور القطاعات الاقتصادية المختلفة، لذلك فان الاقتصاد العراقي ريعي مستند على قاعدة واحدة هي "النفط"، داعيةً الى: إيجاد البنى التحتية القطاعات الاقتصادية كافة في سبيل تفعيلها لكي تنقذ الاقتصاد العراقي من الهلاك.
وبينت: أن العراق لا يمكن له أن يستغني عن الشركات الأجنبية في عملية استخراج واستكشاف النفط نتيجة قلة الخبرة المحلية في هذا المجال، مشددةً على: ضرورة تأهيل الكوادر العراقية لكي تتبنى عملية استخراج واستكشاف الآبار النفطية في العراق.
وفي وقت سابق، حذر عضو اللجنة المالية النائب ابراهيم المطلك من تأثر العراق بالأزمات الاقتصادية العالمية كون إيراده أحادياً، داعياً الى: وضع الحلول المستقبلية لتجنبها. وقال المطلك : من المحتمل ان يشهد العالم أزمة اقتصادية جديدة وتكون أقوى من السابقة والعراق سيتأثر بها كونه معتمدا بإيراداته السنوية على النفط فقط، مشيراً الى: ان الأزمات الاقتصادية العالمية ناتجة عن انخفاض سعر النفط في الاسواق النفطية العالمية وهذا ما سيؤثر في الاقتصاد العراقي كونه ريعيا.
ودعا المطلك الحكومة الاتحادية ومجلس النواب الى وضع الحسابات الدقيقة والحلول المستقبلية من خلال تعديل الموازنة السنوية وفق دراسة علمية دقيقة، وتابع: تكون من قبل مستشارين وخبراء دوليين لتقدير سعر برميل النفط الذي تعتمده الموازنة لغرض تجنب الأزمة الاقتصادية والحد من خطورتها .

المالية النيابية تدرس آليّة لحسم الجدل بشأن الحسابات الختامية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قالت اللجنة المالية النيابية: إنها تدرس مع وزارة المالية آلية لحسم الجدل بشأن الحسابات الختامية للموازنات المالية السابقة، مبينة أن اشكاليات خارج ارادة وزارة المالية حالت دون اكمال الحسابات بصورة تامة.
ويفرض نظام الموازنة المالية على الوزارات والهيئات الحكومية أن تقدم كشوفاتها المالية في الربع الأول من العام المقبل الذي يلي عام الموازنة.
ووفقا لمجلس النواب فإنه لم يطلع على الحسابات الختامية منذ عام ٢٠٠٥ حتى الآن، وتعزو الحكومة عدم تقديمها الحسابات الختامية السابقة الى الظروف غير المستقرة التي مرت بها البلاد.
وحملت وزارة المالية في وقت سابق الوزارات والهيئات الحكومية مسؤولية عدم تقديم الكشوفات المالية لموازنات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ بسبب إهمالها غير المبرر في تقديم حسابات نهائية عن مصروفاتها المالية.
وقال عضو اللجنة أمين هادي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "وزير المالية رافع العيساوي أبلغ اللجنة أن وزارته انجزت الحسابات الختامية للموازنات لكن تنقصها اجزاء بسيطة غير مكتملة حتى الآن".
واضاف هادي أن "بعض الفقرات في الحسابات الختامية التي تتعلق بعدم التزام مقاولين أو عدم تسديد بعض الأشخاص ممن اقترضوا أموالا من الدولة لم تكتمل وهذه الفقرات ان تم الإبقاء عليها كما هي يعني عدم وجود تطابق في الحسابات الختامية".
وتابع أن "اللجنة المالية تدرس حاليا آلية يمكن من خلالها استبعاد الأجزاء غير المكتملة في الحسابات الختامية والمضي بمناقشة المنجز منها".
وأقرت الحكومة مطلع الشهر الحالي موازنتها المالية للعام المقبل التي بلغت قيمتها ١٠٠ مليار دولار، وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار، وركزت على قطاع الطاقة والنفط بالمرحلة الاولى، ومن ثم قطاع الامن، ومن بعدها قطاع التربية والتعليم والصحة.
واعتمدت الحكومة سعر النفط الاساس ٨٥ دولاراً وتتوقع من خلال الفروقات في اسعار النفط ان تغطي اكثر من ١٠ مليارات دولار من العجز.

العراق يعرض فرصه الاستثمارية أمام وزراء الاقتصاد العرب

القاهرة/ وكالات

عرض العراق في الدورة الجديدة الوزارية لمجلس الوحدة الاقتصادية التي انعقدت في القاهرة مؤخراً تجربته في استقطاب المستثمرين العرب وقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والتعديلات التي طرأت عليه. وقال وكيل وزارة التجارة وليد الحلو الذي مثل العراق في الاجتماع لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) "قدمنا امام الاجتماع الوزاري الفرص الاستثمارية في بغداد وبقية المحافظات المختلفة والقانون الخاص بالاستثمار كما قمنا بتوزيع نسخة (CD) على جميع الحضور".
واضاف : وجدنا أن هناك رغبة حقيقية للاستثمار خاصة بعد الاستقرار الأمني الذي يسود الشارع العراقي وخروج الأميركان الذي يعتبر حافزا كبيرا للمستثمرين العرب".
وتابع : نحن نرحب بالعمل الجماعي العربي خاصة في المجالات الاقتصادية ونرغب بأن نحقق الوحدة الاقتصادية العربية التي ننادي بها منذ زمن بعيد ووصلنا الى الكثير من الاتفاقيات والمشتركات المختلفة خاصة في مجال الاتحاد الجمركي والتعريفة الجمركية وتأشيرة المستثمر وغيرها".
من جانبه عرض الأمين العام للوحدة الاقتصادية السفير محمد الربيع تقريرا لتنشيط الاقتصاد بعد ثورات الربيع العربي خاصة أن بلدان هذه الثورات قد خسرت ١٠٠ مليار دولار ووضع دراسة شاملة وواعية للنهوض بهذه البلدان.
وتطرق التقرير الى انخفاض معدلات النمو والتجارة العربية وتأثير الوضع المالي والسياسات العربية المالية وتراجع الإيرادات العامة خاصة النفطية منها مع ارتفاع الإنفاق العام والإيرادات الضريبية .

متظاهرون في ساحة التحرير يطالبون بتفعيل القطاع الصناعي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

تظاهر العشرات من الصناعيين في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد أمس مطالبين بتفعيل وتطوير القطاع الصناعي وإعادة العمل بقانون التعريفة الكمركية.
وقال رئيس التجمع الصناعي عبد الحسن الشمري خلال مشاركته في التظاهرات التي اطلق عليها "جمعة حماية المنتج المحلي" لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : ان الغرض من التظاهرة هو تنشيط الصناعة المحلية وتشغيل المعامل والمصانع العراقية من أجل القضاء على البطالة وتفعيل القطاع الصناعي، مشيراً الى ان: القطاع الصناعي كان له دور كبير في الموازنة المالية للدولة اما الآن لا يشكل (١٪).
وطالب الشمري باعادة العمل بقانون التعريفة الكمركية الذي تم تأجيله "اربع مرات" من قبل مجلس النواب كونه يدعم الصناعة المحلية والمنتج الوطني.
واشار الى ان القطاع الصناعي ما زال يعاني سوء الخدمات وتدهور البنى التحتية الخاصة به، مؤكداً: لا توجد أي خدمة تذكر انها مقدمة من قبل الحكومة الى القطاع الصناعي منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن.

مزارعو البطاطا يدعون الحكومة إلى منع استيرادها

□ بغداد/ وكالات

اعرب عدد من مزارعي محصول البطاطا في العراق عن اسفهم وتذمرهم من عدم النظر الى معاناتهم وما يتكبدونه من خسائر بسبب استمرارهم في العمل على زراعة البطاطا .
وقال احد المزارعين لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان مزارع البطاطا تأثرت كثيرا بموجة البرد والصقيع التي ضربت عموم المناطق في العراق ودمرت المحصول قبل اكتماله.
واضاف اننا ندرك ان تقلبات الجو يمكن ان تدفع الحكومة الى ايجاد حل للبطاطا الاستهلاكية المستوردة من الدول المجاورة على الرغم من اصدار امر من رئيس الوزراء بمنع ادخال المحاصيل من اجل دعم الزراعة المحلية.
وتابع : ان الفلاح العراقي يعاني الأمرّين حتى يصل بمحصوله الى مرحلة القطاف والتسويق ، وخسائره تتضاعف مع قلة الانتاج اذا ما حلت موجة برد كالتي يمر بها العراق الآن ما يتطلب دعمه من قبل الحكومة لتعويض بعض من خسائره بتسهيل عملية تسويق المحصول على الاقل.
وشدد على ان استمرار ضخ المحاصيل المستوردة في الاسواق المحلية سيجعل الزراعة في انحسار الى اقل ما يمكن ، معبرا عن اعتقاده بان هذا هو ما تريده دول الجوار لكي يكون العراق سوقا لمنتجاتها وبالتالي الشعب العراقي يأكل مما تزرع.